



لؤي عباس

أساليب عفا عليها الزمن

لا زالت السلطة متمسكة بأساليب خاوية لتبرير أخطاءها المستمرة، ومن هذه الأساليب، أولاً: محاولة تحويل أي تحرك شعبي إلى قضية أمنية ميدانياً، فما أسهل أن يندس المخابرات بين المتظاهرين ويستغل الحماس الزائد بين الشباب و يحرق و يخرب كي يظهر المتظاهرين بمظهر المتعدي على الأملاك العامة والخاصة، و الباقي تتولاها الميليشيا المدنية الموالية للحكومة، فتتحول المظاهرات إلى مناوشات أمنية بين كروفر، وبذلك تبرر لنفسها عمليات العقاب الجماعي، فبالأمس القريب رأينا مسرحية «حزب الله» بهدف تشويه إنتفاضة تسعينات القرن الماضي في حينه، و اليوم نرى مسرحيات مشابهة ك«سرقه السلاح».

ثانياً: محاولة تحويل التحرك الشعبي إلى قضية أمنية إعلامياً، حيث يظهر على شاشات التلفزيون بعض أقطاب الحوار بشأن «الأحداث الأخيرة» و يتم تحديد أسئلة النقاش في «أعمال الشغب» و ما إذا كانت القوة المستخدمة من قبل وزارة الداخلية مفرطة أو غير مفرطة! وكذلك قيام مسؤولي بعض الجمعيات الأهلية الواقفين تحت سيطرة اللوبي الحكومي بإصدار بيان يستنكر «أعمال الشغب» ويبرر القمع الحكومي المفرط، بل يطالب باستخدام قوة أكبر لقمع الأبرياء!!! (لن تناقش هنا تدخلهم السافر و الظالم في أعمال وزارة الداخلية فذلك يتطلب موضوع خاص) و لكن أسلوب إصدار بيان لا يمثل رأي منتسبي تلك الجمعيات ليس بأمر صعب، و إذا كانت تلك الجمعيات صادقة فلتصدر عريضة تحمل توقيع الأفراد، أو فلتدخل في حوار أو مناظرة مع ممثلي الأطراف المؤيدة للمظاهرات و ليتم تنظيم تلك المجالس الحوارية في جمعيات الفريقيين و ليحضرها العامة من الناس.

ثالثاً: معالجة الأزمة بالشكل الأمني ذاته الذي تم حشرها و سبكها فيه، فالمعتقلين ليسوا سجناء سياسيين و لاهم يحزنون!! و المسرحية تستمر في أخذ أبعاد أكبر حيث يتم تفتيش بعض الجمعيات العاصية بحثاً عن «السلاح» المفقود، و على المساجين أن يعتذروا فقد تشملهم مكرمة هنا أو هناك، و كما قال المثل الإنجليزي «القوي دائماً على حق» ... حتى لو استخدم أساليب مفضوحة عفا عليها الزمن!؟.

وزارة الداخلية وتصحيح الألفاظ .. ماذا عن تصحيح الممارسات ؟؟

السيد هادي الموسوي



المقبوض عليهم من النوم والسباحة واللباس المناسب ؟؟ هل هناك إشارة إلى ضابطة في قانون الإجراءات الجنائية، تسمح للمحققين اوالمعتقلين بان ينعنون الشباب الأشراف بنعوت تمس مذهبهم وطائفتهم وسؤالهم عن حبهم لصدام المقبور أو كرههم له؟؟ إذا كانت مبررات الوزارة للممارسة الوحشية في الاعتداء على البيوت إثناء المدهامات في عمليات القبض أو الاحتجاز تتلخص في أنهم لا يعرفون ما إذا كان المزمع القبض عليه مسلحاً أم لا.. وهو كلام تعرف الوزارة وحدها معناه. فما هو مبرر الوزارة لكل الممارسات الهابطة من قبل المعتدين في غرف التحقيق والتعذيب وهم يعلمون ان الموقوف أو المحتجز أو المقبوض عليه، اعزلاً من السلاح بل مقيد اليدين ومعصب العينين، والأسلحة كل الأسلحة عندهم وهم يحققون بالأت التعذيب؟؟ أين هي مبررات الوحشية والإمعان في الحط من الكرامة في غرف التحقيق؟؟ نحن نصدق الشباب الشرفاء الذين تعرضوا لشتى أنواع التعذيب من عناصر تقتصر إلى أدنى مستويات الحس الإنساني والاحتراف المهني، وهم مجنونون وأباش، إذا كنتم تصدقون عناصركم. فإننا نصدق إخواننا في كل ما يقولون، وشتان بين من نصدق ومن تصدقون... إذا كان الفرق بين مفردتي الاعتقال والقبض لفظي أو حرفي وفي المعنى. ويحتاج في نظركم إلى بيان أو تصريح لتوعية المجتمع به، فان الفرق بين التحقيق والتعذيب كبير وجلي وخطير. والفرق بينهما في اللفظ والحرف والمظهر والجوهر والموضوع والمنهج والحلية والحرمة وان التحقيق سلوك إنساني والتعذيب سلوك الغاب والوحش. فأيهما تختارون؟؟

wafaqnews@hotmail.com

حكاية العام الجديد

محمود عبد الرضا

ديسمبر الماضي، وهو التاريخ الذي ودع شمعة بحرينية غالبية، وأضافها إلى مجموعة من الشموع البحرينية التي ما زالت مشتعلة، إنه الشهيد الغالي علي جاسم، صاحب الـ ٢١ ربيعاً، الذي سقط ضحية في إحدى مسيرات «عيد الشهداء» التي كانت تجوب منطقتنا جدهفص إثر استنشاقه كميات كبيرة من الغاز المسيل للدموع. غيوم الحزن على الشهيد الغالي لبدت سماء البحرين بالكآبة والألم، وجاء اعتقال عدد كبير من المواطنين والنشطاء، وتواتر الأنباء عن تعذيبهم وإشباعهم بوجبات الضرب الوحشي، وتعريض سلامتهم للخطر، جاء ليرش الملح على الجرح رشا، بعد أن كادت الأمور تقفل للعودة إلى مسارها الآمن. لم تشفع صرخات الأمهات بعد تعرضهم للضرب في مقر النيابة العام، ولا دموعهم الهائلة على وجناتهم المقروحة، بتحسين ظروف الأبناء أو الإسراع في التفرغ عنهم، ولم تكتفي رجالات الداخلية بالأحبة الذين اعتقلتهم في مواقع المسيرات أو الاعتصامات، إنما بادرت لمداهمة بعض البيوت

يهمكم كثير يا أرباب الوزارة التفرغ بين لفظي «الاعتقال» و «القبض»، وهما مجرد لفظين مجردين منطوقين أو مسموعين، مكتوبين أو مطبوعين في ذاكرة الأفراد، وفي المطويات، ولكن الأيهمكم أو لنقل، الإيضيركم عدم التفرغ بين مفردتي «التحقيق» و «التعذيب»؟؟. التحقيق الشريف النظيف الذي يعتمد مهارات التحقيق والكشف عن ملابسات الأحداث بنزاهة وإنسانية؟؟ وبين التعذيب الوضع العاري عن أدنى مستوى إنسانية، والمفتقر إلى أدنى أخلاقيات المهنة، التعذيب المفضي إلى تكريس إهانة المقبوض عليهم وإذلالهم، والإمعان في ذلك بشكل مقزز. على إنكم ما فتأتم تكرر وتسونقون عبر حملاتكم الدعائية والتثقيفية بأنكم ملتزمون ب (بتطبيق الضوابط الواردة في قانون الإجراءات الجنائية). وهنا لنا تساؤل، هل لكم ان تثقفونا (مشكورين) بالإجابة علينا من خلال الفقرات التي تحويها تلك الضوابط الواردة في قانون الإجراءات الجنائية وبالخصوص تلك التي تسمح لضباط التحقيق في مراكز التعذيب، عقوا اقصد مراكز التحقيق.. والتي يمارسونها مع الأفراد الذين تحتجزهم الوزارة. هل هناك إشارة إلى ضابطة في قانون الإجراءات الجنائية، تسمح للمحققين اوالمعتدين ان يعلقوا الأفراد من أرجلهم بحيث يتقلب البدن رأساً على عقب؟؟ هل هناك إشارة إلى ضابطة في قانون الإجراءات الجنائية، تسمح للمحققين اوالمعتدين - على الأصح - ان يدخلوا كلاباً بوليسية في غرف الاحتجاز أو التحقيق وتهديدهم بأنياب تلك الكلاب فضلاً عن أيدي المعتدين المطلقة عليهم دونما حسيب أو رقيب؟؟ هل هناك إشارة إلى ضابطة في قانون الإجراءات الجنائية، تسمح للمحققين اوالمعتدين ان ينعنوا

طلعت علينا وزارة الداخلية بدور تتقننا من خلاله وتصحيح استخدامنا للألفاظ المتعلقة بأدبيات النقل أو الوصف أو التصريح من خلال المادة المستخدمة في الآلة الإعلامية بشكل عام. وكان ذلك عندما صرح الوكيل المساعد للشئون القانونية بوزارة الداخلية، تعليقا على ما دأبت عليه بعض وسائل الإعلام في الأونة الأخيرة « من استخدام كلمة «الاعتقال» بدلا من لفظة «القبض» على خلفية الإجراءات التي تتخذها الوزارة بشأن إلقاء القبض على بعض الأشخاص، بأن الوزارة تلتزم بتطبيق الضوابط الواردة في قانون الإجراءات الجنائية التي أوردت الحالات التي يجوز فيها القبض....» الوسط ١٩٥٤ السبت ١٢ يناير ٢٠٠٨ م.

جاء هذا التصريح في إطار محاولات وزارة الداخلية لوضع النقاط على الحروف وتسمية الأشياء بأسمائها في وسائل الإعلام التي تصل المواطنين والمقيمين والى كل من يقرأ هذه الأخبار في وسائل الإعلام المحلية. واعتقد ان إشارة كهذه توجي إلى ان الوزارة ودائرة العلاقات العامة فيها، يعبران اهتماما بالغاً إلى ان لا يلصق احد بالوزارة ما ليس فيها، أو ما لا ترغب في ان تتعت به. (فهي لا تعتقل الأفراد ولكن تقبض عليهم) ما أجمل هذه اللفتة لو صدرت من جهة لا تكيل بمكيالين ولا تتعامل بمعياريين. نعم يا وزارة الداخلية إذا كنتم تفرقون بين لفظي «الاعتقال» و «القبض» وتسعون لتوعية المجتمع بهذا الفرق إلا ترون ان من باب الأولى ان تعيرون اهتماما لعناصركم وتدفعونهم إلى انه يجب عليهم ان يعو ويفهموا الفرق بين ممارسة «التحقيق» و «التعذيب»؟؟.